في حضرة القضاء

دليل مبسّط يوضح ما ينتظرك داخل المحكمة، وكيف تتكلم وتستمع وتتحرك دون أن يُساء فهمك أو تُساءل نواياك

المحامية

نور جواد الدليمي

المقدمة

لماذا يخاف الناس من المحكمة؟

لا يخاف الناس من المحكمة لأنها مكان قاسٍ، بل لأنهم لا يعرفونها.

الخوف هنا لا يأتي من تجربة حقيقية بقدر ما يأتي من صورة ذهنية تشكّلت مع الوقت: أبواب عالية، صمت ثقيل، وجوه متجهمة، قاضٍ لا يبتسم، وكلمات لا تُفهم. هكذا تبدو المحكمة في خيال كثيرين، قبل أن تطأ أقدامهم عتبتها لأول مرة.

بعض هذا الخوف هو خوف من المكان نفسه. مبنى رسمي، ممرات طويلة، حراس، تعليمات، وأسماء لا نعرف ماذا تعني. يشعر الإنسان فجأة أنه دخل عالماً لا يشبهه، وأن أي حركة خاطئة قد تُحسب عليه. وبعض الخوف الآخر يأتي من القاضي، لا كشخص، بل كرمز. سلطة، قرار، مصير، ونظرة يظنها البعض قادرة على الحكم قبل أن يسمع الكلام. وهناك خوف ثالث، أكثر خفاءً، هو الخوف من اللغة: مصطلحات، تعابير، صيغ رسمية، وأسئلة يخشى الإنسان أن يجيب عنها بطريقة تُفهم ضده.

لكن الخوف الأكبر، والأكثر شيوعاً، هو خوف الجهل. الجهل بما سيحدث، وبما هو مطلوب، وبما هو مسموح، وبما هو غير مقبول. الجهل الذي يجعل المحكمة تبدو كعدو، لا كمكان لطلب الحق.

قلة قليلة فقط لا تشعر بهذا الارتباك. أولئك الذين يراجعون المحاكم بشكل دوري، أو الذين صنعت لهم التجربة السابقة نوعاً من الألفة مع المكان. أما الغالبية، فأقصى ما عرفته من المحكمة هو مراجعة بسيطة: عقد زواج، قسام شرعي بعد وفاة قريب، أو حضور كشاهد في واقعة عابرة. وما عدا ذلك، تبقى المحكمة مكاناً غامضاً، تُزار على مضض، ويُخشى منها أكثر مما تُفهم.

أكتب إليك وأنا أفترض أنك واحد من هؤلاء. لا لأنك تفتقر إلى الذكاء أو الفهم، بل لأن أحداً لم يأخذ بيدك من قبل ليقول لك ببساطة: ماذا يحدث داخل المحكمة؟ كيف تتصرف؟ ماذا تقول؟ ومتى لا تتكلم؟

في هذا الكتاب، لن أحمّلك مواد قانونية، ولن أُثقلك بتفسيرات فقهية أو نصوص معقدة. ما سأقدمه لك هو شيء آخر تماماً: تجارب حقيقية رأيتها بعيني، مواقف عشتها مع موكلين، وأخطاء صغيرة شاهدت كيف تحولت إلى سوء فهم كبير، فقط لأن صاحبها لم يكن يعرف.

سأحاول أن أجعل تجربتك القادمة مع المحكمة أيسر، وأهدأ، وأقرب إلى الطبيعي. لا لأن المحكمة مكان ترفيهي، بل لأنها ليست ساحة رعب كما يتخيلها البعض. هي مكان جدي، نعم، لكنه مكان يمكن دخوله بثبات، والخروج منه بكرامة، إذا عرفت كيف تتصرف.

كثير من المشاكل التي تقع داخل المحكمة لا تبدأ بخطأ قانوني، بل بسوء تصرّف، أو كلمة في غير وقتها، أو حركة لم يُفهم

مقصدها. ومع قليل من المعرفة، وقليل من الانتباه، يمكن تجنب كل ذلك.

اعتبر هذا الكتاب حديثاً هادئاً قبل الدخول إلى قاعة الجلسة.

حديثاً يخفف عنك التوتر، ويبدد الصورة الخاطئة، ويعيد للمحكمة مكانها الحقيقي: مؤسسة للعدالة، لا اختباراً للأعصاب.

الفصل الأول

قبل أن تدخل... تعرّف على أسماء المحاكم وماذا تعني؟

أول ما يربك أي شخص يدخل عالم المحاكم ليس القاضي ولا القضية، بل الأسماء.

محكمة تمييز، استئناف، بداءة، جنح، جنايات، تحقيق... أسماء كثيرة تُقال بسرعة، فيشعر الإنسان أنه في متاهة، بينما الحقيقة أبسط بكثير مما تبدو عليه.

سأشرح لك هذه المحاكم كما لو أننا ننظر إلى خريطة طريق، لا أكثر.

١ - محكمة التمييز الاتحادية: أعلى نقطة في السلم القضائي

محكمة التمييز الاتحادية هي أعلى محكمة في العراق. يمكن تشبيهها بالعقل الرقابي للقضاء كله. هي لا تعقد جلسات، ولا تستمع إلى شهود، ولا تدخل في تفاصيل الحياة اليومية للقضية، بل تنظر في شيء واحد فقط: هل طُبِّق القانون بشكل صحيح أم لا؟

هذه المحكمة لا تذهب إليها بنفسك ولا تقف أمام قضاتها. لا توجد مرافعات شفهية ولا حضور للأطراف. كل ما يُقدَّم إليها يكون على شكل لائحة مكتوبة تطعن فيها بالحكم الصادر من محكمة أدنى. تقرأ محكمة التمييز الاتحادية هذه اللائحة، وتراجع الحكم، ثم تتخذ أحد قرارين: إما أن تصدّق الحكم إذا

وجدته صحيحاً، أو تنقضه وتعيده إلى المحكمة التي أصدرته لتصحح الخطأ وفق ما رسمته هي.

مقر محكمة التمييز الاتحادية في بغداد، داخل بناية مجلس القضاء الأعلى في منطقة الحارثية.

١ - محكمة الاستئناف: المراجعة الثانية

محكمة الاستئناف هي المحكمة الأعلى من محكمة البداءة أو الجنح ضمن المحافظة. وهي محكمة بشكل هيئة، أي تتكون من أكثر من قاضٍ واحد.

في كل محافظة توجد محكمة استئناف واحدة، باستثناء محافظة بغداد التي تضم محكمتي استئناف: الرصافة والكرخ.

وظيفتها هي مراجعة الأحكام الصادرة من المحاكم الأدنى عند الطعن بها استئنافاً، من أحد أطراف الدعوى.

إذا لم تقتنع بحكم محكمة البداءة، فهذه هي المحكمة التي تنتقل إليها قبل الوصول إلى التمييز.

٣ - محكمة البداءة: نقطة البداية الحقيقية

محكمة البداءة هي أكثر المحاكم التي يتعامل معها الناس. تنعقد من قاضٍ واحد، وهي المحكمة التي تبدأ منها الدعاوى المدنية.

تنظر محكمة البداءة في دعاوى الدين، العقارات، المطالبات المالية، المنازعات المدنية، والكثير من القضايا غير الجزائية.

وهي أيضاً المحكمة ذات الولاية العامة التي يُلجأ إليها في كل مسألة لم يحدد القانون لها محكمة مختصة لنظر الدعاوى.

لهذا، يمكن القول إن محكمة البداءة هي العمود الفقري للقضاء المدني، وهي المكان الذي ستدخله على الأغلب إن كانت لك دعوى بحق أو التزام.

٤ - محاكم الأحوال الشخصية: شؤون الأسرة

محكمة الأحوال الشخصية مختصة بكل ما يتعلق بالأسرة. تنعقد من قاضٍ واحد، وتنظر في قضايا الزواج، الطلاق، النفقة، النسب، الحضانة، الميراث.

غالبية الناس لا يعرفون المحاكم إلا من خلال هذه المحكمة تحديداً، لأنها ترتبط بمحطات مهمة في حياة الإنسان، سواء كانت سعيدة أو مؤلمة.

٥ - محاكم الجنايات: القضايا الثقيلة

محكمة الجنايات تنعقد من هيئة مكونة من ثلاثة قضاة، وتختص بالجرائم الكبيرة، أي الجرائم المعاقب عليها بالسجن مدة اكثر من خمس سنوات أو تصل إلى الإعدام.

هذه المحكمة لا تُراجع إلا بعد المرور بمحكمة التحقيق، وهي محكمة رسمية وجدية جداً، وتتعامل مع أخطر القضايا الجزائية.

٦ - محاكم الجنح: الجرائم الأخف

محكمة الجنح موجودة في كل مكان توجد فيه محكمة بداءة. تنظر في الجرائم التي تكون عقوبتها السجن خمس سنوات فما دون، أو الغرامة.

هي المحكمة التي تنظر في أغلب القضايا الجزائية اليومية، وتتعامل مع أفعال أقل خطورة من الجنايات مثل السب او القذف او المشاجرة او الصك دون رصيد او خيانة الامانة وما شابه ذلك، لكنها تظل محكمة جزائية بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

٧ - محاكم الأحداث: عدالة مختلفة

محكمة الاحداث متخصصة للنظر في القضايا المتعلقة بمن أتمّوا التاسعة من العمر ولم يُتموا الثامنة عشرة. في قضايا الجنايات، تنعقد من هيئة تضم قاضياً وعضوين، وتصدر أحكامها وفق قانون خاص يراعي سن الحدث وطبيعة إصلاحه.

أما في قضايا الجنح والمخالفات، فينظرها قاضي الأحداث وحده. الفكرة هنا ليست العقاب بقدر ما هي الإصلاح والحماية.

٨ - محكمة العمل: علاقة العامل بصاحب العمل

محكمة العمل تختص بالنزاعات بين العامل وصاحب العمل، سواء كان الاخير شركة أهلية أو مصرفاً اهلياً أو منظمة غير حكومية.

تنظر في قضايا انهاء الخدمات، الأجور، الاجازات والحقوق العمالية الاخرى، وكل ما يتعلق بعلاقة العمل وفق القانون.

٩ - محاكم التحقيق: بوابة القضاء الجزائي

محكمة التحقيق هي أول محطة في أي قضية جزائية. تتولى التحقيق في جميع جرائم الجنايات والجنح والمخالفات، وتقرر بعد اكتمال التحقيق إما إحالة القضية إلى محكمة الجنح أو الجنايات، أو غلقها إن لم تتوفر الأدلة.

وجودك في محكمة التحقيق لا يعني الإدانة، بل يعني أن القضية قيد البحث والتحقيق فقط.

الفصل الثاني

كيف تدخل المحكمة؟

المحكمة ليست مكاناً عادياً، بل مؤسسة رسمية لها هيبتها ونظامها، والدخول إليها يبدأ من أول نظرة. مظهرك الخارجي ليس تفصيلاً ثانوياً، بل رسالة صامتة تسبق كلامك وتُعرّفك قبل أن تنطق بحرف واحد. لذلك، من المهم أن تدخل المحكمة وأنت في حدّك الاعلى من الأناقة والاحترام، لا مبالغة ولا إهمال.

خلال سنوات عملي، شاهدت مواقف كثيرة لأشخاص حضروا إلى المحكمة بملابس لا تليق بالمكان، كارتداء "التراكسوت" أو الملابس الرياضية، وهي درجة من عدم الاكتراث دفعت بعض المحاكم إلى وضع لافتات صريحة تمنع الدخول بهذا الزي. بل إن الأمر لا يقف عند هذا الحد، فقد يُمنع المراجع من الدخول إذا كان يرتدي نعالاً أو "شحاطة"، مهما كانت قضيته مهمة أو مستعجلة.

ومن الطرائف التي تعكس شيوع هذه الظاهرة، أن بعض أصحاب الأكشاك القريبة من المحاكم باتوا يؤجّرون بناطيل أو أحذية للمراجعين الذين فوجئوا بعدم السماح لهم بالدخول. قد يبدو الأمر مضحكاً، لكنه في الحقيقة مؤشر على أن كثيرين يستخفّون بأهمية اللحظة الأولى داخل المحكمة.

لا يُطلب منك ارتداء بدلة رسمية أو مظهر مبالغ فيه، وإنما يكفي الالتزام بملابس نظيفة، محايدة، هادئة الألوان، لا تحمل

شعارات مستفزة ولا أشكال غير لائقة. المظهر البسيط المحترم يفتح لك الأبواب قبل أي إجراء آخر.

إلى جانب المظهر، لا تقل المستمسكات الرسمية أهمية. احرص دائماً على حمل بطاقة موحدة أو إجازة سوق أو جواز سفر، فغياب المستمسك قد يضطرك للعودة أدراجك أو تأجيل مراجعتك إلى يوم آخر، مهما كان سبب حضورك.

كما يُفضَّل أن تدخل المحكمة خفيفاً قدر الإمكان. تجنب حمل أشياء ستُجبر على تسليمها عند التفتيش أو ستُمنع من إدخالها، مثل القداحة، علبة السكائر، المسبحة، النظارات الشمسية، أو القبعة. هذه التفاصيل الصغيرة، إن أهملتها، قد تتحول إلى مصدر إزعاج وتأخير دون داعٍ.

الدخول إلى المحكمة ليس مجرد عبور بوابة، بل هو أول اختبار غير معلن لعلاقتك بالقضاء. وكلما بدأت هذه العلاقة باحترام وبساطة، كانت تجربتك أيسر وأكثر هدوءاً.

الفصل الثالث

ماذا تفعل في مكان غريب عنك؟

عندما تدخل المحكمة لأول مرة، قد تشعر بأنك في عالم لا يشبه ما اعتدت عليه. ممرات كثيرة، أبواب متعددة، أشخاص يتحركون بسرعة، وأسماء غرف قد تبدو غامضة للوهلة الأولى. هذا الإحساس بالارتباك طبيعي تماماً، ولا يعني أنك تائه أو أنك أقل فهماً من غيرك، بل يعني فقط أنك في مكان جديد عليك.

لكن الحقيقة أن المحكمة، رغم هيبتها، منظمة أكثر مما تتصور. جميع الغرف داخلها تحمل لوحات تعريف واضحة تبيّن وظيفتها بدقة. ستجد أبواباً مكتوباً عليها غرفة القاضي، أو غرفة الادعاء العام، أو قلم القاضي، أو سجل الأساس، أو سجل التمييزيات، أو غرفة عقود الزواج، أو غرفة الرسوم، أو غرفة المحامين، وغيرها من المسميات التي ترشدك تدريجياً إلى المكان الذي تقصده.

وإن شعرت للحظة أنك لم تفهم الاتجاه الصحيح، فلا تتردد في السؤال. في كل محكمة توجد استعلامات، ودائماً ما يكون موظفوها معتادين على توجيه المراجعين، بل إن سؤالهم هو الطريق الأسرع لتوفير وقتك وجهدك. طلب المساعدة هنا ليس ضعفاً ولا إحراجاً، بل سلوك طبيعي ومتوقع، وستجد أن الجميع يتعامل معه ببساطة واحترام.

ومن الأمور التي يغفل عنها كثيرون، أن انتهاء المراجعة لا يعني بالضرورة أن مهمتك انتهت بالكامل. بعد حصولك على الورقة التي حضرت من أجلها، سواء كانت حكماً قضائياً أو عقد زواج أو قساماً شرعياً أو أي مستند آخر، لابد أن تمرّ على إدارة المحكمة قبل المغادرة. هناك قد تحتاج الى ختم إداري أخير، هذا الاجراء البسيط سيجنبك العودة في يوم آخر بسبب تفصيل صغير لم تنتبه له.

المحكمة ليست متاهة، بل مكان له نظام واضح. وكلما تعاملت معها بهدوء، وسألت عند الحاجة، وتأكدت من إتمام كل خطوة قبل مغادرتك، تحولت التجربة من مصدر توتر إلى إجراء منظم يمكن تجاوزه بسهولة.

الفصل الرابع

حضورك أمام القاضي بصفة خصم

إن حضورك أمام القاضي بصفتك طرفاً في الدعوى، سواء كنت مدعياً أو مدعى عليه، مشتكياً أو متهماً، يمكن أن يكون تجربة عادية تمرّ بسلام، ويمكن في المقابل أن يتحول إلى واحدة من أكثر التجارب توتراً وإرباكاً في حياتك. الفارق بين الحالتين لا يتعلق بالقضية ذاتها بقدر ما يتعلق بدرجة استعدادك وفهمك لما هو مطلوب منك داخل قاعة المحكمة.

أكثر ما يسبب الارتباك، وربما التلعثم أو سوء الفهم، هو الجهل بحدود دورك في المرافعة. حين تعرف مسبقاً متى تتكلم، ولماذا، ولمن، ستتغير الصورة بالكامل. أنت لست مطالباً بأن تكون خطيباً مفوهاً، ولا أن تدافع عن نفسك بأسلوب مسرحي، بل المطلوب منك أن تؤدي دورك بهدوء ضمن الإطار الذي رسمه القانون وإجراءات المحكمة.

قبل دخولك إلى قاعة المحكمة، لا مناص من مراجعة الأمر مع محاميك. هذا الحديث البسيط يمنحك تصوراً شبه كامل عمّا سيجري، ويجنبك المفاجآت، ويجعلك أكثر ثباتاً عندما يُنادى باسمك. المحامي هنا ليس فقط ممثلاً قانونياً، بل مرشداً يهيئك نفسياً لما ستواجهه.

عند دخولك قاعة المحكمة، وبعد إلقاء السلام، ستقف في المكان المخصص لك بحسب صفتك في الدعوى. إذا كنت مدعياً أو

مشتكياً، تقف على يمين القاضي، وإذا كنت مدعى عليه أو متهماً، تقف على يساره. والمقصود هنا يمين ويسار القاضي هو، لا يمينك ويسارك أنت، لأنك تقف مقابلاً له. هذه التفاصيل البسيطة، رغم بساطتها، تعكس احترامك للمكان وتسهم في تنظيم الجلسة.

من الأفضل أن تكون هويتك التعريفية قريبة منك، لأن طلبها أمر معتاد في بداية المرافعة. غالباً ما تُسلَّم إلى الحارس القضائي أو إلى كاتب الضبط، وهو الموظف الجالس خلف الحاسوب الذي يتولى تدوين كل ما يجري داخل الجلسة. والأفضل من ذلك كله أن تكون الهوية مع محاميك منذ البداية، ليتولى هو تسليمها عند الطلب دون أن تنشغل أنت بالتفاصيل.

داخل قاعة المرافعة ستجد القاضي أمامك، وإلى جانبه كاتب الضبط، بينما يجلس عدد من المحامين داخل القاعة بانتظار أدوارهم. أنت ومحاميك في جهة، وخصمك ومحاميه في الجهة المقابلة. هذا التقسيم ليس مواجهة شخصية، بل ترتيب إجرائي بحت.

سيُسأل عن اسمك وبعض بياناتك الشخصية في البداية، بعد ذلك من المهم أن تلتزم الهدوء وألا تتكلم خارج دورك المحدد. لا توجّه كلامك إلى الخصم، ولا إلى محاميه، ولا إلى أي شخص آخر داخل القاعة. كل حديثك يجب أن يكون موجهاً إلى القاضي فقط، ومسبوقاً بعبارات الاحترام المتعارف عليها مثل: أستاذ، سيادة القاضي، عدالتكم، أو جنابكم.

وإن صدر من الطرف الآخر كلام مستفز، أو غير دقيق، أو حتى كاذب صراحة، فلا تقاطعه أبداً. المقاطعة تسيء إلى صورتك أكثر مما تضر خصمك. انتظر دورك بهدوء، وتكلم عندما يُسمح لك بذلك. وعندما يحين دورك، انتقِ ألفاظك بعناية، وتجنب أي تجريح أو إساءة. لا تقل إن خصمك كاذب، بل قل إن كلامه غير صحيح، أو إن ما ذكره لم يحصل. الفرق في اللفظ صغير، لكن أثره كبير.

في المحكمة، الهدوء ليس ضعفاً، والاحترام ليس تنازلاً، وضبط النفس هو أول خطوة لكسب الحكم، حتى قبل أن تبدأ قضيتك فعلياً.

الفصل الخامس

حضورك امام القاضي بصفة شاهد

الشاهد ليس طرفاً في الدعوى، ولا يقف في صف أحد الخصوم، بل هو شخص حضر واقعة ما، أو شاهد حدثاً بعينه، ويُطلب منه أن ينقله إلى المحكمة كما رآه أو سمعه، بأمانة وصدق، دون زيادة أو نقصان. ولهذا فإن حضورك إلى المحكمة بصفة شاهد يختلف كلياً عن حضورك كخصم، سواء من حيث الدور أو طريقة الحديث أو طبيعة الأسئلة التي ستُوجَّه إليك.

عند دخولك المحكمة بصفة شاهد، تمرّ شهادتك بمرحلتين واضحتين. في المرحلة الأولى، تدخل إلى قاعة المرافعة ويُطلب منك الوقوف في منتصف القاعة، بين طرفي الدعوى. هذا الوقوف ليس رمزياً فحسب، بل يعكس حيادك وعدم انحيازك لأي طرف. سيُطلب منك بعد ذلك تقديم هوية تعريفية رسمية، ثم تُطرح عليك مجموعة من الأسئلة الشخصية المعتادة، مثل اسمك الرباعي، واسم الأم، وسنة التولد، وعنوان السكن الدقيق، وطبيعة عملك، إضافة إلى السؤال عن طبيعة علاقتك بطرفي الدعوى إن وُجدت.

بعد إتمام هذه البيانات، سيُطلب منك أداء اليمين. ستضع يدك اليمنى على كتابك المقدس، سواء كان القرآن الكريم أو الإنجيل أو الكنز ربا، بحسب ديانتك، وتردد عبارة اليمين كما يتلوها عليك القاضي. هذه اللحظة ليست إجراءً شكلياً، بل هي تأكيد

قانوني وأخلاقي على أن ما ستقوله لاحقاً سيكون مطابقاً للحقيقة بقدر ما تعلم وتتذكر.

أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة الشهادة ذاتها. هنا يبدأ القاضي بتوجيه الأسئلة المتعلقة بالواقعة التي حضرتها. المطلوب منك في هذه المرحلة أن تجيب بهدوء ووضوح، وأن تقتصر إجاباتك على ما شاهدته أو سمعته بنفسك، لا على ما تعتقده أو تتوقعه أو سمعت به من الآخرين. الشهادة ليست رأياً شخصياً ولا تحليلاً، بل نقل أمين لما حصل.

لا حرج إطلاقاً في أن تقول إنك لا تتذكر بدقة، أو أن الحدث وقع تقريباً في فترة معينة، أو في مكان تقريبي. الصدق في حدود الذاكرة أهم بكثير من محاولة إظهار اليقين في أمر غير متأكد منه. المبالغة أو الجزم فيما لا تعلم قد يضر بشهادتك أكثر مما ينفعها.

بعد انتهاء أسئلة القاضي، قد تُطرح عليك أسئلة من قبل أطراف الدعوى، لكن ذلك يتم دائماً عن طريق المحكمة. لا تلتفت إلى الخصوم، ولا ترد مباشرة على أي سؤال يُوجَّه إليك منهم، بل انتظر أن يعيد القاضي صياغة السؤال ويوجهه لك بنفسه. اجعل حديثك مع القاضي حصراً، فهو الجهة الوحيدة التي تخاطبها داخل القاعة.

وإذا تذكرت أثناء الجلسة تفصيلة مهمة لم تذكرها سابقاً، لا تتردد في طلب تدوينها. يمكنك ببساطة أن تقول: «بعد إذنكم

سيادة القاضي، تذكرت تفصيلة مهمة وهي...»، وسيقوم القاضي بتسجيلها في محضر الجلسة.

بعد إدلائك بالشهادة، لن تغادر القاعة فوراً، بل ستنتظر قليلاً، غالباً في مكان أبعد قليلاً داخل القاعة. في كثير من القضايا، تكون الشهادة من شاهدين أو أكثر، ولا يُسمح للشهود بالالتقاء أو الحديث فيما بينهم قبل إكمال شهاداتهم جميعاً. وبعد انتهاء الجميع من الإدلاء بالشهادة، يتم توقيعكم على محضر الجلسة، ثم تغادرون معاً.

حضورك كشاهد مسؤولية قانونية وأخلاقية في آنٍ واحد. أدِّها بهدوء، وبصدق، ودون خوف أو تكلّف، فالمحكمة لا تطلب منك أكثر من الحقيقة كما عرفتها أنت.

الفصل السادس

لماذا تستغرق الدعاوى وقتاً أطول مما نتوقع؟

من أكثر الأسئلة التي يطرحها الناس عند دخولهم عالم المحاكم هو: لماذا تتأخر القضايا؟ ولماذا لا يُحسم النزاع من جلسة أو جلستين؟ هذا التساؤل مشروع، بل طبيعي، لكنه غالباً ما يكون مبنياً على تصور غير واقعي لطبيعة القضاء، ودوره، وحجم ما يُلقى على عاتقه يومياً.

المدة التي تستغرقها الدعاوى ليست ظاهرة عراقية خالصة، ولا مشكلة محلية فحسب، بل هي أمر موجود في جميع دول العالم، بما فيها الدول التي تمتلك أنظمة قضائية متقدمة وتقنيات حديثة. صحيح أن هناك تفاوتاً واضحاً في سرعة إنجاز القضايا بين دولة وأخرى، لكن المبدأ واحد: العدالة المتأنية أضمن من العدالة المتسرعة. فالقضاء لا يعمل بمنطق الإنجاز السريع، بل بمنطق التثبت، وسماع جميع الأطراف، وتمكين كل خصم من عرض ما لديه من دفوع وأدلة.

في العراق، يبرز هذا الأمر بشكل أوضح في محافظة بغداد. فالمدينة الأكبر من حيث عدد السكان، والأكثر كثافة في النشاط الاقتصادي والتجاري، والأوسع في تشابك العلاقات والنزاعات. سرعة الحياة في بغداد، وطغيان النزعة الفردية مقارنةً ببعض المحافظات الأخرى، جعلت اللجوء إلى القضاء خياراً أولياً لدى كثير من الناس، بدلاً من الحلول الاجتماعية كالحلول العائلية أو العشائرية التي ما زالت تلعب دوراً أكبر خارج العاصمة. هذا

الزخم الهائل ينعكس مباشرة على عدد الدعاوى المعروضة أمام القاضي الواحد، وعلى جدول الجلسات، وعلى الفاصل الزمني بين مرافعة وأخرى.

من الطبيعي، في ظل هذا الواقع، أن تجد موعد المرافعة التالية بعد أسبوعين أو ثلاثة، وربما أكثر، بحسب حجم العمل في المحكمة ونوع الدعوى وعدد القضايا المنظورة في اليوم ذاته. هذا التأجيل لا يعني إهمال الدعوى أو التقليل من أهميتها، بل هو جزء من تنظيم العمل القضائي ومحاولة توزيع الجهد بعدالة بين مئات الملفات المفتوحة.

وهناك أسباب أخرى قد تطيل أمد الدعوى دون أن يكون لك أو للقاضي يد فيها. قد يصادف أن يكون القاضي في إجازة، أو في اجتماع، أو مكلفاً بعمل قضائي آخر، فيتأجل موعد المرافعة تلقائياً. وقد يتعمد أحد الخصوم طلب التأجيل، سواء بحسن نية أو بقصد المماطلة، وهو أمر يجيزه القانون ضمن حدود معينة. كما أن العطل الرسمية والأعياد، التي قد تتزامن فجأة مع موعد جلستك، تؤدي إلى تأجيلها إلى موعد لاحق دون سابق إنذار.

كل هذه العوامل مجتمعة تجعل مسار الدعوى أطول مما يتمناه أصحابها، لكنها في الوقت ذاته تفتح لك نافذة زمنية قد تكون مفيدة. فالوقت بين جلسة وأخرى ليس وقتاً ضائعاً بالضرورة، بل فرصة لمراجعة موقفك القانوني، وجمع ما يدعم حقك من مستندات أو شهود أو دفوع، والتشاور مع محاميك بهدوء بعيداً عن ضغط اللحظة.

الأهم من كل ذلك أن لا تجعل طول المدة سبباً للإحباط أو التوتر. العدالة لا تُقاس بسرعة صدورها فقط، بل بصحتها وقناعتك بأنها بُنيت على دراسة وتمحيص. ما عليك فعله هو أن تقدم كل ما لديك بصدق ووضوح، وأن تتابع دعواك بهدوء وثقة، وتترك ما تبقى لتقدير القاضي وقناعته. فالقضاء، في نهاية المطاف، طريق قد يطول، لكنه الطريق الأضمن لاسترداد الحقوق متى ما سُلك بالصبر والمعرفة.

الفصل السابع

لا تصدّق ما تراه على الشاشة: المرافعة الحقيقية لا تُشبه الأفلام

كثيرٌ من الناس يدخلون المحكمة وهم يحملون في أذهانهم صورة مسبقة صاغتها الأفلام والمسلسلات، صورة قاعة تعجّ بالخطب العصماء، والمحامي الذي يقف منتفضاً يلقي كلمات رنانة، والخصم الذي يُفحم خصمه ببلاغته، والقاضي الذي ينقلب رأيه في اللحظة الأخيرة بسبب جملة مؤثرة. هذه الصورة، رغم جاذبيتها الدرامية، بعيدة في معظمها عن الواقع العملي للمحاكم.

في الواقع، عالم القضاء لا يقوم على البلاغة ولا على الإطالة في الكلام، بل على التنظيم، والاختصار، والدقة. المرافعة الحقيقية لا تُكسب بالخطب، وإنما تُكسب بالأوراق. ما يُبنى عليه الحكم في الغالب هو ما يُقدَّم للمحكمة تحريرياً، لا ما يُقال شفوياً. اللوائح، والطلبات المكتوبة، والدفوع المحررة بعناية، هي العمود الفقري لأي دعوى ناجحة.

الكلام الشفهي الطويل داخل قاعة المرافعة، إذا لم يكن بطلب من المحكمة، غالباً ما يكون عبئاً أكثر منه فائدة. فالقاضي، بحكم ضغط العمل وكثرة القضايا، لا يدوّن في محضر الجلسة كل ما يُقال، بل يثبت ما يراه جوهرياً فقط. وقد يتحدث الخصم مطولاً، معتقداً أنه أوصل فكرته، بينما لا يُدوَّن منها سوى سطر

واحد، أو لا يُدوَّن شيء أصلاً إذا لم يجد القاضي في الكلام إضافة قانونية حقيقية.

لهذا، فإن الطريقة الصحيحة، والأكثر احتراماً لوقتك ووقت المحكمة، هي أن تُعبّر عن دفوعك وطلباتك من خلال لوائح مكتوبة تُقدَّم أصولياً بعد دفع الرسم القانوني عنها. هذه اللوائح تضمن لك أن كل فكرة تريد إيصالها قد وصلت فعلاً، ومثبتة في ملف الدعوى، ويمكن الرجوع إليها في أي مرحلة لاحقة، سواء أمام محكمة أعلى أو عند المداولة في الحكم.

هذا لا يعني أن الكلام الشفهي معدوم الأهمية تماماً. فهناك حالات محددة يكون فيها الكلام الشفهي ضرورياً، مثل الإجابة عن سؤال مباشر من القاضي، أو توضيح نقطة غامضة، أو طلب اتخاذ إجراء بسيط. لكن الفارق كبير بين توضيح مختصر، وبين استرسال طويل في تفاصيل كان الأولى أن تُكتب لا أن تُقال.

ومن المهم أيضاً أن لا تتحول اللائحة المكتوبة نفسها إلى خطاب مطوّل. فالكتابة الجيدة أمام القضاء ليست في كثرة الصفحات، بل في وضوح الفكرة، ودقة الطلب، وربط الوقائع بالنص القانوني دون حشو. اللائحة الواضحة والموجزة تساعد خصمك على فهم ما تريده تحديداً، وتدفعه إلى الرد المباشر، بدل الدوران في متاهة تفاصيل جانبية لا تخدم أحداً. كما أنها تساعد القاضي على استيعاب النزاع بسرعة، واتخاذ موقف واضح منه، قبولاً أو رفضاً.

باختصار، المحكمة لا تكافئ من يتكلم أكثر، بل من يكتب أفضل. وكلما ابتعدت عن الصورة السينمائية للمرافعة، واقتربت من الواقع العملي القائم على اللوائح المنظمة والكلام المحسوب، كلما كانت تجربتك داخل المحكمة أهدأ، وأقصر، وأكثر احتراماً لك وللقضاء في آنٍ واحد.

الفصل الثامن

عندما يصبح الجميع محامياً: لماذا لا تصلح نصائح الأقارب للمحكمة؟

من أكثر ما يربك أي شخص يراجع المحكمة، ليس القاضي ولا الخصم ولا الإجراءات، بل كثرة الأصوات من حوله.

نصائح الأقارب، ملاحظات الأصدقاء، تجارب المعارف، وكلها تُقال غالباً بحسن نية، لكنها في الواقع قد تكون أبعد ما تكون عن الطريق الصحيح.

في تجربتي العملية في المحاماة، كثيراً ما يتصل بي موكلي وهو مرتبك، لا بسبب ما جرى في المحكمة، بل لأن شخصاً يجلس بقربه الآن أخبره أن عليه أن يطلب إجراءً معيناً، أو أن هذا القريب "مرّ بتجربة مشابهة"، أو أن صديقاً له "كسب دعوى بنفس الطريقة".

وأحياناً يتجاوز الأمر ذلك، فيطلب هذا القريب أو الصديق أن يتحدث معي مباشرة ليخبرني بما يجب فعله في الدعوى.

المفارقة أن هذا السلوك لا نراه بنفس الحدّة في المجال الطبي. قد يتبادل الناس الآراء عن الأدوية والعلاجات، لكن نادراً ما تجد مريضاً يغيّر خطة علاجه كلياً لأن قريباً قال له رأياً يخالف ما قاله الطبيب.

لا أحد يقول لطبيبه: "قريبي يقترح عملية أخرى"، ولا أحد يغامر بصحته اعتماداً على تجربة غيره.

أما في القانون، فالأمر مختلف. هناك تصور شائع وخاطئ بأن القانون سهل، أو على الأقل يمكن فهمه بالخبرة العامة أو التجارب السابقة.

والحقيقة أن القانون لا يقل تعقيداً عن الطب، لكنه يبدو أبسط فقط لأنه مرتبط بالكلام والكتابة، لا بالمشارط والتحاليل.

الفرق كبير بين من سمع قصة دعوى، ومن يعرف تفاصيلها القانونية. وبين من حضر جلسة، ومن يفهم ما كُتب في محضرها، وما ترتّب عليها، وما سيُبنى عليها لاحقاً.

نصيحتي لك، وأقولها بوضوح وهدوء:

لا تُدخل كل ما تسمعه إلى عقلك وأنت في خضم دعوى قضائية.

كثرة الآراء لا تعني صحة الطريق، بل غالباً تعني التشتت.

هذا لا يعني أن تُغلق أذنيك تماماً، ولا أن ترفض النقاش أو السؤال.

لكن اجعل محاميك هو مرجعك الأول والأخير.

وإن سمعت رأياً من قريب أو صديق، لا بأس أن تطرحه على محاميك لتفهمه، لا لتغيّر به خطته أو تفرضه عليه.

المحـامي لا يـدافع عنـك بـالكلام فقـط، بـل يبنـي مسـاراً كـاملاً للدعوى، خطوة بعد خطوة، ويعرف متى يتكلم، ومتى يصمت، ومتى يطلب، ومتى ينتظر.

وتغيير هذا المسار بسبب نصيحة عابرة قد يربك الدعوى أكثر مما يخدمها.

في المحكمة، كما في الحياة، ليس كل من يتكلم يعرف الطريق.

وأحياناً، أقل الأصوات هي الأكثر أماناً.

الفصل التاسع

الدقائق الأخيرة في المحكمة: التوقيع، الخروج، وضبط النفس

في ختام الجلسة، يقوم كاتب الضبط بطباعة محضرها، ثم يُنادى على أطراف الدعوى للتوقيع. ستنتظر دورك بهدوء لتضع توقيعك في المكان المخصص لك؛ فإذا كنت مدعياً فسيكون توقيعك فوق كلمة المدعي أسفل صفحة المحضر، وإذا كنت مدعى عليه فسيكون توقيعك في الموضع المقابل لذلك. في العادة يتقدم أحد الطرفين مع محاميه أولاً للتوقيع، ثم يتبعه الطرف الآخر، ولا يهم ترتيب التوقيع بقدر ما يهم الالتزام بالهدوء وعدم الاستعجال.

في هذه اللحظة تحديداً، تذكّر أن المرافعة قد انتهت. لا تحاول إضافة معلومات جديدة أو تصحيح ما قيل، ولا تُبدِ اعتراضاً على ما دُوّن في المحضر إلا إذا كان هناك خطأ كتابي واضح، فكل تفصيل أو دفع إضافي له وقته في جلسة لاحقة وبالطريقة الأصولية.

قد يحدث أحياناً، وللأسف، أن يتعمد الطرف الآخر استفزازك عند الخروج من قاعة المحكمة أو في الممرات، وقد يصل الأمر إلى سماع كلمة مسيئة أو تعليق غير لائق. هنا تكون أمام خيارات واضحة: إما أن تُعلم القاضي بما حصل إذا كان التجاوز داخل قاعة المرافعة او قرب بابها، أو أن تتقدم بشكوى إلى محكمة التحقيق إذا كان الإساءة جسيمة وصريحة، أو -

وهو الخيار الأذكى في كثير من الأحيان - أن تتجاوز الأمر وتغادر بهدوء، محتفظاً بموقفك الرزين واحترامك لذاتك.

المهم في كل الأحوال أن لا تنجرّ إلى ردّ مماثل، ولا تسمح لنفسك بأن تقول أو تفعل ما قد يضعك في موضع الخطأ. المحكمة ليست مكاناً لتصفية الحسابات الشخصية، بل ساحة يُقاس فيها الناس بهدوئهم وانضباطهم بقدر ما تُقاس بحقوقهم. ومع ذلك، لا بأس أحياناً بنقاش ودي عابر إذا كان التواصل طبيعياً ولا توجد ضغائن، فقد تكون تلك اللحظات بداية لحل ودي يُنهي النزاع خارج إطار الدعوى برمّته، وهو - في كثير من الحالات - أفضل ما يمكن أن تصل إليه الأطراف.

الفصل العاشر

القاضي ليس مطالباً بتصديقك

عن الحقيقة، والعدالة، وكيف تغادر المحكمة بكرامة؟

توجد مقولة شائعة تختصر كثيراً من خيبات الأمل داخل المحاكم: القانون لا ينصف أصحاب الحق بل ينصف أصحاب الدليل.

هذه العبارة، على بساطتها، تصطدم مباشرة بأكثر تصور خاطئ يحمله الناس معهم إلى قاعة المحكمة: أن القاضي سيصدّقهم لأنهم يقولون الحقيقة.

في الواقع، القاضي غير مطالب بتصديقك، ولا يُنتظر منه أن يبني قناعته على شعورك أو إحساسك بالظلم، بل على ما تضعه بين يديه من أدلة. قد تكون صادقاً مئة بالمئة، وقد تكون مظلوماً فعلاً، لكن الصدق وحده لا يكفي داخل المحكمة إذا لم يتحول إلى شيء ملموس: ورقة منتجة، عقد، شاهد، تقرير خبير، أو أي وسيلة إثبات يعترف بها القانون.

الفرق بين قول الحقيقة وإثباتها هو الفرق بين الإحساس الشخصي والميزان القانوني، وهذا الميزان لا يتحرك بالعاطفة بل بما يُقدَّم له من حجج.

وهنا نصطدم بفكرة أخرى لا تقل إرباكاً: العدالة لا تعني دائماً ما نراه عادلاً.

العدالة الشعورية هي تلك التي نعيشها في داخلنا، حيث يبدو الأمر واضحاً وبسيطاً: هذا ظلم، وهذا حق. أما العدالة القانونية فهي شيء مختلف، محكومة بقواعد وإجراءات وحدود. قد يرى القاضي أن الحكم الذي يصدره صحيح من الناحية القانونية، حتى لو خرج أحد الأطراف وهو يشعر بمرارة شديدة.

هذا لا يعني أن القضاء قاسٍ أو أعمى، بل يعني أنه يعمل ضمن إطار لا يسمح له بتجاوز الدليل أو القاعدة، حتى لو كان التعاطف الإنساني حاضراً في داخله.

كثير من الصدمات التي يتعرض لها المتقاضون لا تأتي من الحكم نفسه، بل من الفجوة بين ما كانوا يتوقعونه وما يسمح به القانون. يدخل البعض المحكمة وهم ينتظرون "إنصافاً مطلقاً"، فيصطدمون بحكم "صحيح قانوناً" لكنه لا يشبه تصورهم للعدل.

وهنا تحديداً يبدأ الامتحان الحقيقي للنضج: كيف تتعامل مع الحكم، لا كيف تتمنى أن يكون.

والأهم من ذلك أن صدور الحكم ليس نهاية الطريق. لا يوجد حكم محصّن من الطعن، ولا قرار نهائي من أول مرة. القانون نفسه يفتح أبواب المراجعة أمام هيئات قضائية أعلى، لأن العدالة عملية متدرجة لا لقطة واحدة. الخسارة في درجة لا تعني نهاية القضية، كما أن الربح لا يعني دائماً أن المعركة انتهت.

لكن، سواء ربحت أو خسرت، تبقى مسألة واحدة لا تقل أهمية عن الحكم ذاته: كيف تخرج من المحكمة ؟

الخروج بكرامة لا يعني الادعاء بأنك راضٍ، ولا كبت الغضب، بل يعني أن تحافظ على اتزانك، وألا تحوّل الخسارة إلى انفعال أو إساءة أو تصرف تندم عليه لاحقاً. كثيرون خسروا قضاياهم ثم خسروا احترامهم لأنفسهم وللآخرين بسبب لحظة غضب بعد الجلسة.

المحكمة مكان لاختبار الحق بالقانون، لا لاختبار قيمة الإنسان. قد تخسر دعوى، لكنك لا تخسر كرامتك إلا إذا سمحت لذلك أن يحدث.

وهذا الفهم وحده كفيل بأن يجعل تجربتك داخل المحكمة أكثر نضجاً، وأقل ألماً، وأكثر إنسانية.

ملحق

كيف توكّل محامياً؟

من أول خطوة إلى خروجك بالوكالة الصحيحة

توكيل المحامي هو أول إجراء عملي حقيقي تدخل به عالم المحكمة، وهو الإجراء الذي يختصر عليك الوقت والجهد ويضع قضيتك في يد شخص يعرف الطريق، لا شخصاً يتعلّم بالمحاولة والخطأ. وعلى عكس ما يظنه البعض، فإن توكيل المحامي ليس أمراً معقداً، لكنه يحتاج إلى انتباه لبعض التفاصيل البسيطة التي تصنع فرقاً كبيراً لاحقاً.

عندما تقرر توكيل محامٍ، عليك أن تهيّئ نفسك بحدٍّ أدنى من الوثائق. أهم ما يجب أن تحمله معك هو البطاقة الوطنية الموحدة الأصلية وبطاقة السكن الأصلية. وجود النسخ الأصلية ضروري، لكن لا يكفي وحده، إذ ستحتاج إلى استنساخ هاتين الوثيقتين داخل دائرة كاتب العدل أو بالقرب منها، لأن النسخ ستُرفق مع معاملة الوكالة.

بعد ذلك، ستتوجه إلى كاتب العرائض الموجود عادةً بالقرب من كاتب العدل. هنا تبدأ الخطوة العملية الأولى، حيث يقوم كاتب العرائض بملء نموذج الوكالة نيابةً عنك، وفق الصيغة القانونية المعتمدة. النموذج الأكثر شيوعاً هو وكالة محامي عامة، وسُميت "عامة" لأنها تمنح المحامي صلاحيات واسعة، مثل

إقامة الدعاوى، الترافع أمام المحاكم، الطعن بالأحكام، ومراجعة دوائر الدولة نيابةً عنك.

من المهم أن تفهم أن الوكالة العامة لا تشمل البيع أو الشراء أو التصرفات الناقلة للملكية، إلا إذا طلبت أنت صراحةً إضافة هذه الصلاحية إلى نص الوكالة. لذلك لا تُفاجأ لاحقاً بأن المحامي لا يستطيع القيام بتصرف معين، فالأمر متوقف على ما ورد حرفياً في الوكالة.

وإذا كانت قضيتك متعلقة بمحاكم الأحوال الشخصية، كالدعاوى الخاصة بالزواج أو الطلاق أو النفقة أو الحضانة، فمن الضروري جداً أن تطلب إضافة عبارة واضحة إلى الوكالة، مثل: "وله حق إقامة دعاوى الأحوال الشخصية والخصومة فيها".

إغفال هذه العبارة قد يعرقل عمل المحامي لاحقاً، ويجبرك على العودة مجدداً لإصدار وكالة جديدة.

بعد الانتهاء من صياغة الوكالة، تنتقل إلى داخل دائرة كاتب العدل. تبدأ الإجراءات بمراجعة المدير أو الموظف المختص، ثم المرور على كاتب العدل نفسه، حيث تُسجَّل الوكالة رسمياً. في هذه المرحلة ستقوم بالتوقيع، ووضع بصمتك، ودفع الرسم القانوني المقرر. كل هذه الخطوات تتم خلال وقت قصير نسبياً إذا كانت أوراقك مكتملة.

والتفصيل المهم الذي أُضيف حديثاً ولا ينبغي إغفاله، هو الحصول على الباركود الخاص بالوكالة قبل مغادرتك الدائرة. هذا الباركود هو ما يثبت تسجيل الوكالة إلكترونياً، ويُستخدم لاحقاً عند مراجعة المحاكم أو تدقيق صحة الوكالة، وبدونه قد تواجه تأخيراً أو إرباكاً غير مبرر.

توكيل المحامي ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو تفويض قانوني خطير بمعناه الإيجابي. كلما كان واضحاً، دقيقاً، ومكتملاً من البداية، كلما وفّر عليك الكثير من الوقت، وضمن أن يعمل محاميك بحرية كاملة داخل الإطار الذي رسمه القانون، لا أكثر ولا أقل.

المحامية
نور جواد الدليمي

العراق - بغداد

مكتب محاماة

رسالة إلى القارئ

أهديك هذا الكتيّب لأنك المقصود به قبل أي أحد، ولأنه كُتب من أجلك لا عنك. هو رسالة توعوية بسيطة، هدفها أن تحميك من الوقوع في مواقف وإشكالات أنت في غنى عنها، وأن تدخل المحكمة وأنت أكثر اطمئناناً وأقل ارتباكاً.

لم يُكتب هذا العمل من فراغ، بل بعد أن شاهدتُ وعايشتُ ودقّقتُ في مئات، بل آلاف المواقف التي مرّ بها الناس أمامي داخل أروقة القضاء، مواقف كان يمكن تلافي كثيرٍ منها لو توفرت معرفة مسبقة بكيفية الحضور أمام المحكمة، وكيفية التصرف داخلها، وما الذي ينبغي فعله وما الذي يجب تجنّبه.

إن التزامك بما ورد في هذه الصفحات من توجيهات لن يخفف العبء عنك وحدك، بل سيخففه عن محاميك أيضاً، ويسهم في تسهيل عمل المحكمة، ويجعل تجربتك مع القضاء أكثر هدوءاً واحتراماً واتزاناً.

هذا الدليل ليس بديلاً عن القانون، ولا عن المحامي، لكنه خطوة أولى تجعلك أكثر وعياً، وأكثر استعداداً، وأقرب إلى العدالة كما ينبغي أن تُفهم وتُعاش.

عنوان المكتب: بغداد/كرادة داخل - قرب مقهى رضا علوان

www.iraqilawyersnetwork.com